ميزان تعادل القوى في العلاقات الدولية

م.أياد رشيد محمد الكريم
قسم العلوم السياسية
كلية القانون/جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

انقسم العالم أثناء الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين تمثل كل منهما تجمعاً دولياً له مصالحة وأهدافه، فألمانيا وايطاليا وباقي دول المحور تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، وانجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وانظمت اليهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مكونة لمجموعة الحلفاء، وقد شكلت هذه التجمعات توازناً عالمياً قبل الاندلا ع الحرب، وما ان وضعت الحرب أوزارها حتى بحث العالم عن شكل جديد من أشكال التوازن. وعلى الرغم من أن العالم خرج من الحرب العالمية الثانية بدروس عديدة، ومنها ضرورة تجنب الحروب وإيجاد المنظمات الدولية التي تحكم الصراعات بالحلول الدبلوماسية وتجنباً للفوضى والدمار، ويمثل ذلك تغييراً حاداً في العلاقات الدولية. حيث سعت بعض الدول إلى تكوين علاقات دولية مع الدول الأخرى فقد تضمنت هذه العلاقات الدولية مبادلات وتفاعلات خارجية رسمية وغير رسمية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والشخصية بين وحدات المجتمع الدولي.

ففي العلاقات الدولية وتوازن القوى كافية لتثبيط أو منع دولة أن تفرض أرادتها على التدخل في مصالح الدول الأخرى، أذن نظام العلاقات الدولية أدى إلى توازن القوى بين الدول، مما سعى إلى الحفاظ على توازن تقريبي بين المتنافسين على السلطة، دون رجحان لأي دولة على حساب الدول الأخرى. وبناء على ما تقدم سوف يتناول البحث ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول: تحديد المفاهيم (العلاقات الدولية)، (توازن القوى).

المطلب الثاني: معايير ميزان تعادل القوى.
المطلب الثالث: أنواع توازن القوى.

المطلب الأول
تحديد المفاهيم

أولا: مفهوم العلاقات الدولية (النشأة والتطور)

إن العلاقات الدولية لم تكن موجودة في القرون الوسطى أو أنها كانت بدائية جداً بسبب عدم التمثيل الدبلوماسي (السفارات) بين الدول وبالتالي انعدام العلاقات بين البلدان، ففي تلك العصور كانت الكنيسة الكاثوليكية هي التي تهيمن على الغرب، ولم تكن توجد دولة قومية متميزة عن بعضها البعض كالدولة الفرنسية، أو الدولة الايطالية أو الدولة الألمانية، حيث كان الجميع مرتبطين بالكنيسة ويخضعون لأمراء والملوك المسيحيين الذي يعترفون بالهيبة المقدمه والمعصومة لبابا روما[١].

ثم جاء الإصلاح الديني في القرن السادس عشر وكسر الوحدة الدينية للمسيحيين في أوربا، وهكذا انقسموا إلى دول كاثوليكية وبروتستانية متصارعة بين بعضها البعض.

واندلعت حرب الثلاثين عاماً من عام ١٦١٨– ١٦٤٨ بين الطرفين المسيحي (الكاثوليكية والبروتستانية) والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثين بالمائة من سكان أوربا الوسطى، وبعدئذ نشأت العلاقات الدولية من اجل منع تكرار هذه المجزرة الرهيبة مرة أخرى، وكان ذلك على اثر عقد معاهدة (ويستفاليا Westphalia settlement) التي عادت السلام إلى القارة الأوربية بعد سنوات من الحرب الدينية[٢].

إن معاهدة (صلح ويستفاليا) التي وقعت عام ١٦٤٨ هي التي شكلت الخطوة أو الركيزة للعلاقات الدولية، قامت على أساس احترام سيادة كل دولة من الدول الأوربية الموقعة عليها، فكل دولة حرة في التصرف داخل حدودها كما تشاء لأنها الأعرف بشؤون مواطنيها، وان المعاهدة هي التي أدت إلى نشوء الدولة القومية الحديثة في أوربا.

لقد عانت العلاقات الدولية الكثير من المشكلات الأكاديمية، فمنهم من يرى إنها لا تمتلك الشخصية المستقلة لكي يعتبرها حقلاً ذا أبعاد معروفة وتركيب محدود، وهذا خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، بل بحث في الموضوع وكأنه جزء من التاريخ السياسي، وكان على المعلقين الدبلوماسيين ورجال القانون أن يشيروا إلى العلاقات بين الأمم الأوربية وضرورة تفهمها ومعرفة تفاعلاتها ضمن إطارها التاريخي، ولكن بعد اندلا ع الحرب العالمية الأولى وما أصاب البشرية من دمار وجهت الأنظار إلى العيوب التي صاحبت العلاقات الدولية خاصة نظام ميزان تعادل القوى فمنهم من انتقده منذ حرب (واترلو)، ومن أثنى عليه وعدّه النظام الأفضل في العلاقات الأوربية لأنه حقق الاستقرار النسبي[٣].

انطلقت دراسة العلاقات الدولية باستقلالية بعد الحرب العالمية الثانية وأعطيت للموضوع مجالات أكاديمية تحت عنوان (العلاقات الدولية) و(السياسية الدولية) ويجمع الباحثين بهذا المجال على إن العلاقات يجب أن تكون بين وحدات مستقلة، ذات كيان يمتاز بمؤهلات تدفعه للتعامل والتأثير والتأثر في بقية الوحدات وان الوحدات المنظمة يقصد بها الدولة في المستوى الأول ثم المنظمات الدولية في المستوى الثاني، وان مادة العلاقات الدولية تشمل السياسة الدولية، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية، والاقتصاد الدولي، وسيسيولوجية العلاقات الدولية، وبعبارة يمكن وصف العلاقات بأنها سلوك منظم وإدراكي ويكون هذا السلوك لنفس تراتيب ومناهج منظمة تتناسب والأسس التي تقوم عليها والجبهات التي يتعامل معها، والعلاقات هي اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعتبر دراسة العلاقات الدولية هي فرع من دراسة المساهمة لتحسين تفهم وفهم المجتمع الدولي وتطوره والعناصر المؤلفة له، وتركيبة، والعوامل المؤدية إلى توحيده وتفريقه[٤].

مما تقدم إن العلاقات الدولية هي عملية التفاعل والتبادل بين الفاعلين الدوليين والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل، فالعلاقات الدولية تشمل عملية تبادل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين عدد من الفاعلين الدوليين سواء كانت دولة أو منظمة دولية، حركة تحرير، شركات متعددة الجنسيات ... الخ، وهذا التفاعل يتسم بظاهرة التأثير والتوافق بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه، فإذا أصبح التأثير في اتجاه واحد وبكثافة عالية فاننا نصل إلى درجة يطلق عليها (ظاهرة الشبعة) أما هيكل هذا النظام ومن يسيطر عليه تحديداً هو النظام الدولي.

وفي إطار العلاقات الدولية نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية بعدّها سلوكيات وتفاعل تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين.

فالعلاقات الدولية هي مجموعة السياسات الخارجية للدول، والإطار القانوني الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية هو القانون الدولي والتنظيم الدولي[٥].

ثانياً: مفهوم توازن القوى

توازن القوى، هو حالة تعادلية بين قوتين متضادتين أو أكثر، ويحكم فيما بينهما قدراً من الترابط الذي قد يؤدي إلى الاستقرار النسبي، أما اختلال هذا التوازن فيشير إلى عدم الاستقرار بين دولتين أو أكثر أو يدخل عنصر التحدي أو التهديد أو الاجتياح العسكري.

إن ميزان تعادل القوى يعني تعادل قوة أعضاء المجتمع الدولي يمنع أي منهم أن يكون قوياً لدرجة فرض رغبته على الآخرين[٦].

وان توازن القوى يقصد به وصف حالة تكون فيها دولتان أو مجموعتان من الدول، أو كل دول العالم المجتمعة حول مركزين، نفهم إنها تتصرف تقريباً بنفس المقادير من القوة[٧].

ويرى الأستاذ (كوينسي رايت) بان توازن القوى بوصفة نظاماً مصمماً لإدامة الاعتقاد الراسخ في كل دولة إذا ما حاولت الاعتداء، فإنها ستجابه بجمع لا يقهر من الآخرين[٨]. ويعرف (فاتيل) توازن القوى بأنه تنظيم الأمور بحيث لا توجد قوة قادرة على ان تسود بصورة

مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين، ويرى (شوازبنرغر) بان توازن القوى هو تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى[٩].

إن توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة أشياء التعادل واللاتعادل واللاتوازن، ويرى الباحث (كراب) إن التوازن يعني أشياء ثلاثة[١٠]:

١. انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدي إلى هيمنة احد الأطراف على الآخرين.

٢. انه يعني وجود طرفين متساويين أو أن دولة ثالثة تقوم بمهمة التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان.

٣. قد يؤدي التوازن إلى ترجيح كفة احد الطرفين على حساب الطرف الأخر مما يمنحه هيمنة على خصمه.

ولا يمكن للقانون الدولي ان يكون إلا عندما تقوم حالة تعادل أو ميزان تعادل قوى بين أعضاء الأسرة الدولية، وإذا لم تستطيع الدول تقييد احدهما فلم يكون للقانون مفعول، لأن إحدى الدول القوية تنهج سياسة توسعية وتمزق هذا القانون، وربما انه لا توجد سلطة عليها تفرض القانون على جميع الأمم، فان ميز إن تعادل القوى يجب أن يمنع أي عضو من ان يصبح قوياً ومهيمناً، وتاريخ لويس الرابع عشر ونابليون الأول يشير إلى هذه الحقيقة ومدى صحة مبدأ ميزان تعادل القوى، وهذا المبدأ ضروري في وقت الحرب[١١].

ان العلاقات الدولية هي صراع من اجل القوة لذلك فميزان تعادل القوى يجب ان يدرك ويفسر في نطاق علاقات القوة، ويقوم ميزان تعادل القوى بعمله كنظام أو نموذج تنسيق في العلاقات.

ان التعادل يعني أحيانا عدم التساوي بالمعنى المضبوط، وهذا قد يبدو تناقصاً في الاستعمال، إلى حقيقة إن العلاقات الدولية تشير إلى حالات كثيرة كهذه. فميزان تعادل القوى أحيانا يُعبر عن تفوق احد الطرفين على الآخر، ولكن لابد أن نعرف انه من الصعب قياس تلك الزيادة ومع ذلك فإنها تلعب دوراً مهماً في تقرير حالة السلم والحرب[١٢].

تعد استعمالات ميزان تعادل القوى هي نظام ميزان تعادل القوى المتعدد الأطراف (Multipolar Power)، ومن ثم جاء نظام ميزان تعادل القوى ذو القطبين أو بين دولتين كبيرتين مثل اسبرطة وأثينا في العهد القديم وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (Bipolar) وتعني ذو القطبين، والآن ميزان تعادل القوى ذو القطب الواحد المتمثل في الامبراطوية الأمريكية.

لذا ظهرت أهمية نظام ميزان تعادل القوى في ردع الدول عن إتباع الحرب وسيلة لحسم النزاعات بينها، وعند فشله تم اللجوء إلى ميزان تعادل القوى النووي وجعل الحرب وسيلة غير مرغوب فيها، لأن الإقدام عليه يعني فناء العالم(١٣).

وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن وهي(١٤):

١. يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، وبالتالي فهي تعمل قدر إمكانها للحفاظ على التوازن المرغوب.
٢. التوازن يعني التعادل في القوة، ففي ظل توازن الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي إلى جعل خصمه يحجم عن استخدام أسلحته الذرية، وبالرغم من أي من العملاقين النوويين لا يملك تفوقاً على خصمه فان تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على هذا التعادل مما يؤدي إلى السلام والاستقرار.
٣. التوازن يعني التوزيع للقوة الشاملة وان الاختلال في التوازن الإقليمي يؤثر على التوازن العالمي بأية صورة من الصور.

وبهذا نستخلص بأن توازن القوى يعني التعادل في القوى أي ضمان التعادل بين دولتين أو مجموعتين من الدول، وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من أن تكون معتدية لوجود قوة مقابلة لها.

المطلب الثاني
معايير ميزان تعادل القوى

أن الدول التي تمتلك القوة هي التي تسيطر على صنع القرار في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، والقوة يمكن أن نعرفها بأنها هي كل الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول لتنفيذ مخططاتها والمفهوم عام وشامل يستند إلى عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية تؤثر في بعضها البعض وتعد عاملاً لتحقيق سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي.

وهناك جملة من المظاهر لاستخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر[١٥]:

أ- التدخل المباشر كالحرب العسكرية.

ب- التحالفات الجماعية كحلف شمال الأطلسي وغيره.

ج- التدخل غير المباشر في العقوبات السياسية والاقتصادية أو ما يسمى الحرب غير المعلنة.

يحتل مفهوم القوة اهتماما في كتابات العلاقات الدولية ونظام توازن القوى، ويعطي مجالاً واسعاً وجهداً في توضيح معنى القوة ومقوماتها، وقد عرف الفيلسوف الانكليزي (هوبز) القوة: إن قوة الرجل هي ما لديه من وسائل يستعملها للحصول على منفعة ظاهرة في المستقبل.

والعوامل المؤلفة لقوة الدولة هي العامل الجغرافي، الموارد الأولية، عدد السكان، والتكنولوجيا، فان التقدم السريع في التكنولوجيا يؤثر على عامل الجغرافية والسكان، وتعتبر القوة المساهمة في صنع القرارات[١٦].

فالقوة إذا هي محور التطاحن التوسعي بين الدول المتنافسة للحصول على مواقف في المستقبل تجعلها متفوقة على خصومها، وطبيعة القوة الديناميكية تحولها من وسيلة لتثبيت المصالح الاستعمارية التوسعية إلى غاية بحد ذاتها، فالحصول على مستوى معين من القوة يدفع بالدولة إلى المحافظة عليه أو زيادته، لذلك فإنها تسعى من اجل زيادة القوة وصيانتها[١٧].

وهناك معايير تساهم في توازن القوى وتؤثر به ويمكن أن نذكر منها:

اولاً: العامل الاقتصادي:

يعد هذا العامل من أبرز العوامل المؤثرة في توازن القوى، وغالباً ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من أجل تحقيق أهدافها، وان القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية.

ويشكل التبادل التجاري جزءاً من العلاقات الدولية، اذ لا يوجد في بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصيغة مطلقة في إتباع حاجات سكانه من السلع والخدمات، كذلك أن الكثير من تلك البلاد من ينتج من السلع أو يمتلك لموارد ما يفيض عن حاجاته من الاستهلاك المحلي، لذا فقد قام التبادل التجاري بين الدول ليحصل كل منها على ما يحتاجه مما لا يتوفر لديه من السلع والخدمات ويعطي لغيره ما يفيض عن حاجاته الاستهلاكية والانتاجيه.

وهكذا تجري عملية تبادل السلع بين الدول، اذ تعد صادرات دولة ما واردات دولة أخرى، وعندئذ تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع حيث تقوم بتصدير فائضها إلى العالم الخارجي، وان الأساس الذي يقوم عليه تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة وتصديرها إلى غيرها من الدول تتحدد في قواعد السلوك الاقتصادي وهي سعي الإنسان لإشباع حاجاته في حدود موارده المتاحة[١٨].

وتؤثر التجارة الدولية تأثيراً كبيراً في العلاقات الدولية وميزان تعادل القوى فمن متطلبات سريان المنافسة بين الدول في علاقاتها الاقتصادية وإطلاق حرية المبادلات أن يتحقق النفع المشترك للدول الأطراف في التبادل بما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج العالمي من السلع والخدمات بفضل التخصص الدولي، وعلى أساس ذلك فان تعظيم حجم الناتج والدخل على مستوى الدول جميعاً يفترض ويتطلب إطلاق حرية التجارة بغير تدخل أو قيود[١٩].

ويرى أنصار حرية التجارة أن إطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول هو ضمان للسلم وان هذا الإجراء سيسمح لكل أمة بالوصول إلى الميزات الاقتصادية التي كانت وقفاً على الأمم الأخرى وسيخفف ذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب.

لقد خلقت الروابط التجارية والمالية والتي تم نسجها عبر الحدود حالة من الاعتماد المتبادل يصعب العودة عنها حتى حالة الأزمات، كما فقدت الحكومات جانباً كبيراً من قدرتها على الرقابة التي كانت تمارسها على إدارة الاقتصاد الوطني قد تكون له أثاراً ايجابية مثل انتشار الرفاهية أو اثأرا سلبية مثل تصدير التضخيم أو البطالة أو هروب رؤوس الأموال[٢٠].

إن السمة الهامة للاقتصاد الدولي الجديد هي زيادة الروابط بين الدول ذات الدخل العالي والدخل المنخفض. أذ ارتبطت بقوة الاقتصاديات المتقدمة لكل من أوربا واليابان والولايات المتحدة من خلال تدفقات التجارة منذ السنوات الستينية، ويعتقد البعض ان التطور الجديد الذي ينعكس في العلاقات الدولية في إطار العولمة[٢١]، حيث اندمجت فيه الدول الأفقر في العالم في النظام العالمي للتجارة والمال والإنتاج كشركاء ومساهمين في السوق أكثر من مستعمرات تابعة، وترى وجهات النظر الاقتصادية إن النمو المتسارع في البلدان خلال عقدين من الزمن حدث في البلدان التي حققت نمواً جديداً في الصادرات ولا سيما في السلع المصنعة، وقد أصبح واضحاً اليوم إن الاقتصاديات التي تحاول السير بشكل منفرد عن طريق حماية أقتصاداتها من الاستيرادات من خلال الحواجز التجارية فإنها تنمو بشكل أقل كثيراً من الاقتصاديات المفتوحة الصادرات[٢٢].

ويمكن لنا الإدراك بان العامل الاقتصادي له تأثير مباشر وفعال في عملية توازن القوى، فالدولة التي تمتلك اقتصاداً عالياً تسعى الدول الضعيفة ذات الاقتصاد المتدني أو المتوسط للتحالف معها من اجل الحفاظ على نفسها من خلال عملية توازن القوى وعدم رجح كفة الميزان للدول التي لها مطامع توسعية وهيمنة، اذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول الى تشكيل تكتل وحلف اقتصادي أو عسكري حيث إن الأحلاف أثبتت جدارتها في تحطيم طموحات بعض الدول المتطلعة للتوسع والسيطرة.

ثانياً: العامل العسكري:

يعد العامل العسكري من أكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة على ميزان تعادل القوى تقليديا، وطالما تبقى الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فان القوة العسكرية مسألة حيوية من اجل البقاء، ومن هنا أعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة، والقوة العسكرية

وسيلة للسياسة الدولية تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخرى، وان غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى[٢٣].

وغالباً ما يكون هناك هدف أخر للوسائل العسكرية من غير هدف الدفاع فهناك سياسة القوة وأعمال العدوان والرغبة في الضم والتي تجعل من السلاح والجيوش وسائل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

إن الاعتماد الكامل على القوة العسكرية لوحدها لتأمين الدفاع عن الدولة هي حالة نادرة في التاريخ، فحتى أكثر الدول قوة بحاجة إلى حلفاء ودول مساندة وهذا صحيح بالنسبة للقوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة والدول الصغيرة أو الضعيفة والتي هي في موقع جغرافي جيد وترتيب دبلوماسي يمكن أن تضمن أمنها من خلال التحالف مع القوى الكبرى أو من خلال المنافسة بين عدد من الدول العظمى، وقد تشعر الدول الصغرى باطمئنان بالرغم من عدم امتلاكها لقوة عسكرية فعالة حينما تعتمد في دفاعها بواسطة سياسات قارية تعتمد على المنظمات الإقليمية مع عدم الانحياز او بواسطة الأمم المتحدة[٢٤].

ان امتلاك السلاح ليس مرتبطاً وجوده بحالة الحرب وإنما بحالة السلم أيضا، إذ من الصعب الفصل بينهما، فغالباً ما تستعرض الدول قوتها العسكرية في وقت السلم وتحت عدة أشكال مثل:استعراض القوات المسلحة في يوم الوطني أو عندما تتم زيارات صداقة وكذلك القيام بمناورات عسكرية برية وبحرية ليس من أجل الاستعداد للحرب وإنما من أجل إظهار القوة العسكرية، ويكون عرض القوة العسكرية أحيانا موجهاً من قبل دولة أخرى، ويكون الغرض منه عندئذ تحذير الدولة الثانية باستخدام القوة. ان الطريقة الرائجة المتبعة عند استعراض القوة كوسيلة للضغط هو حشد القوات المسلحة على طول الحدود كما حدث بين الاتحاد السوفيتي والصين خلال الستينات، أو كما حدث بين الهند والباكستان في عام ١٩٩٩[٢٥].

هناك بعض الدول التي تسعى الى حالة سباق التسلح والأنفاق الباهظ الذي تتكبده الدول المتصارعة والذي يؤثر على ميزانية الدولة وبالتالي على مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم، فقد اتفقت الدولتان العظيمتان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مبالغ كبيرة جداً خلال الحرب الباردة على التسلح أرهقت ميزانيتهما، حيث كان الأنفاق العسكري

الضخم واحد من بين أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى دفعت ثمناً باهظا للأنفاق العسكري خلال فترة رئاستي الرئيس الأمريكي ريغان حيث وصلت قيمة الأنفاق العسكري إلى (٢.٤) ترليون دولار[٢٦]، وفي دول العالم الثالث فأن المشكلة هي أخطر بسبب محدودية الموارد المخصصة للنفقات العامة وضعف الاقتصاد الوطني وقلة حجم الادخار.

والدول العظمى تمتلك إمكانيات عسكرية هائلة مقارنة بالدول الوسطى والصغرى، فبوسع الدول العظمى أن تنقل قواتها إلى مسارح للعمليات بعيدة عن أراضيها بالنظر لامتلاكها لقدرات ضخمة برية وبحرية ليس بمقدور الدول الأخرى التمتع بهذه القدرة، فالولايات المتحدة الأمريكية تواجدت في كل حدب وصوب خلال الحرب الباردة عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات التي كانت تتمتع بها في إرجاء عديدة من العالم، والشيء نفسه بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي تمكن من وضع موطن قدم له في دول عديدة في العالم واخذ يتمتع بتسهيلات عسكرية في دول حليفة له[٢٧]، وعليه فان بوسع الدول العظمى أن تتحمل مسؤوليات عالمية وتتبنى استراتيجيات كونية توجه لتحقيق أهدافها وكذلك نقل القوة إذا كان حجمها المستخدم لا يتناسب مع المهمة المناطة بها، فالقوات المتعددة الجنسيات التي قامت باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ والتي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن كافية في بداية الأمر مما اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال (٢٠) ألف جندي مع معداتهم العسكرية إلى العراق[٢٨].

المطلب الثالث
أنواع توازن القوى

ليس لتوازن القوى صورة واحدة، فعلى من الرغم من إن فكرته الجوهرية هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، الا أن هذه الأطراف قد تزيد أو تنقص. ففي أثناء الصراع قد يصل عدد قليل من الدول إلى حالة التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهما توازن للقوى يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية. وقد أطلق على هذا النوع من التوازن (التوازن متعدد الأقطاب – أو التوازن المركب وأحيانا التوازن المعقد، بحكم العلاقة المعتمدة على كثرة التحالفات بين الأقطاب أنفسهم)[٢٩]. وقد يسيطر على توازن القوى دولتان فيصبح التوازن ثنائي الأطراف وقد

أطلق على هذا التوازن (التوازن البسيط). فهو توازن يقوم على وضوح بروز قوتين عظيمتين، وتأتي البساطة من طبيعة العلاقة التي يفرضها هذا النوع من التوازن بين هاتين القوتين. فخطوط العلاقات الدولية في هذا النوع تصبح أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الدولية الأخرى.

تلك هي الصورة الرئيسية لتوازن القوى، لكنه كما يقول ارسو ((ليس هناك من الرياح سوى الشمالية والجنوبية، أما بقية الرياح فهي مشتقة منها)) [٣٠]، فكذلك التوازن هو بسيط أو مركب لكن هذين الشكلين الرئيسين للتوازن ينتجان أنواعا أخرى، مثل التوازن المرن والتوازن الجامد، أو توازن الأنظمة المتجانسة وهناك توازن الأنظمة المتنافرة، وتوازن الأنظمة المعتدلة والأنظمة الثورية.

أولا: توازن القوى التقليدي

هو ذلك النظام الذي سيطر على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨م وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويقوم هذا النظام على التعددية السياسية وعلى وجود الدول القومية في أقاليم محددة. والتعددية السياسية هنا معناها هو تعدد الأقطاب الرئيسية التي تشكل عملية توازن القوى.

أن في نظام توازن القوى التقليدي تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها من اجل تحقيق أغراضها الخاصة، وبالنتيجة فكلما تتنافس الدول من أجل الحصول على القوة، ولا سيما بين الدول ذات المصالح المتعارضة مثل المصالح الاستعمارية فان هناك احتمال لقيام الصراع الدولي، وأيضا في هذا التوازن تسعى بعض الدول إلى رفع قدرتها الكامنة فان الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل في حلف نتيجة لهيمنة أحلاف أو حلف منافس لها في النظام[٣١]. يتسم نظام توازن القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لان الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن إذ سرعان ما يؤدي إلى حالة من أللاستقرار.

ثانياً: توازن القوى المتعدد الأقطاب

هو التوازن الذي يتكون من قوى كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوى على عدد تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى. ويعرف مورجانتو[٣٢] توازن القوى بأنه تعادل لا تقل أطرافه عن ثلاثة، يترتب عليه الاستقرار وحفظ استقلال هذه الأطراف مهما كان أحدهم ضعيفاً[٣٣].

يتصف التوازن المتعدد الأقطاب بالخصائص الآتية[٣٤]:

١. الكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت الأطراف دولاً أو كتلاً تتكون كل منها من عدد من الدول فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول التوازن إلى التوازن البسيط.
٢. الطبيعة التنافسية، وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.
٣. خضوع الأطراف وقبولهم لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.
٤. تحقيق الاستقرار والسلام.

ثالثاً: التوازن البسيط (التوازن ثنائي القطبية)

هو الصورة الأكثر وضوحاً، ويقوم هذا التوازن عند وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، والواقع أن هذا التوازن ينشأ عادة في شكل وجود كتلتين دولتين، غير أن ذلك لا يمنع من قيامه بين دولتين أيضا ويغلب على توازن القوى البسيط بين دولتين ان يكون توازناً إقليميا، أما التوازن الدولي العام فالصورة الغالبة له هي توازن الكتل، لكن وجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة، التي تتجمع حولها مجموعة من الدول الأضعف للاحتماء بها أو التحالف معها، ومن ثم تكوين كتلة دولية واحدة، ولأن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فأنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين[٣٥].

وهناك عدد من الخصائص التي يتصف بها التوازن البسيط هي:

١. ينشأ غالباً كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، فبما أن هذا الأخير يتصف بالحركية فأنه يشهد جملة من تحالف الدول بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية لهذه الأطراف. إن فترة التحالفات التي يشهدها توازن القوى المركب هي التي تتسم بالاستقرار والسلام، فالوسائل الدبلوماسية في هذه المرحلة هي الأكثر طغياناً، أما عند تشكيل توازن القوى البسيط فان الدبلوماسية تصبح اقل فاعلية[٣٦].

٢. توازن القوى البسيط يشكل مرحلة الاقتراب من الحرب ويؤدي إليها، أن المدلولات الإستراتيجية لتوازن القوى المركب يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التنافسية التي تتيح العمل الدبلوماسي[٣٧]، أما توازن القوى البسيط فان طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

٣. ان هذا النوع من التوازن لا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة الأمد وهي الفترة الضرورية للأعداد إلى الحرب وهذا الاستقرار يتصف بالقلق والاضطراب أيان كانت مدته، وحيث أن التحالفات تسبق التشكيل النهائي للتوازن، لذلك فأن الحرب لا تبدأ إلا بعد التأكد من متانة هذه التحالفات.

٤. يمتلئ التاريخ بالأمثلة لهذا النوع من التوازن. فإذا كان توازن القوى المتعدد الأقطاب هو الغالب في القرون الأربعة الماضية، فان توازن القوى الثنائي هو الأسبق في الوجود بحكم وسائل الاتصال البدائية بين الدول في العصور القديمة، ففي مثل هذه الظروف يكون من الطبيعي أن يظهر توازن القوى في حيز إقليمي ضيق بين دول قليلة ومتجاورة تعيش في عالمها الخاص دونما ارتباط وثيق بالمجموعات الإقليمية الأخرى[٣٨].

رابعاً: التوازن المرن والتوازن الجامد

يقول عالم الاجتماع الفرنسي ريمون أورن[٣٩]، أن ميزان القوى ليس من طبيعة واحدة ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن، بل يخضع أيضا لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة[٤٠].

١. التوازن المرن: هو الذي يقوم بين دول تنتمي الى فكر سياسي واقتصادي واجتماعي موحد أو متجانس، ولذلك يطلق عليه أحيانا توازن الأنظمة المتجانسة أو توازن الأنظمة المعتدلة، ويرى البعض بان النظام من التوازن مستقر بسبب عدم حدوث صدام مباشر بين الدول المنتمية لهذا التوازن[٤١].

٢. التوازن الجامد: يقوم هذا التوازن بين دول تنتمي إلى نماذج فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حضارية متناقضة أو متنافرة، لذلك يطلق عليه أحياناً توازن الأنظمة المتنافرة أو الأنظمة الثورية، ففي هذا النوع من التوازن تغلب نزعة التوسع وبذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار[٤٢]، كما إن المناخ النفسي الذي يتخذ فيه مثل هذا الصراع مكانا يمكن ان يساهم في زيادة العداء. كذلك تساهم المخاوف المتبادلة من شن هجوم مفاجئ من زيادة عدم الثقة وان الحرب الوقائية يمكن ان ينظر إليها بوصفها احتمال مرغوب[٤٣].

من خلال استعراض الأشكال المختلفة للتوازنات، نرى ان المرونة والجمود هي أوصاف تلحق بالنوع الأصلي للتوازن، فتجعل له أشكالا أخرى فرعية، فقد يكون التوازن بسيطاً ومرناً، أو بسيطاً وجامداً، كما يكون مركباً ومرناً أو مركبا وجامداً، لكن الحرب ترتبط بنوع التوازن لا وصفه، فالتوازن المركب هو توازن الاستقرار، دون النظر إلى وصفه، فالتوازن ما بين الحربين في مرحلته الأولى ١٩١٨– ١٩٣٦ كان توازناً مركباً وجامداً.

أن أنظمة التوازن المركب في تلك الفترة السابقة كانت متعددة ومتناقضة فكرياً وسياسياً، فقد شمل الدول الديمقراطية الغربية وروسيا الشيوعية وايطاليا الفاشية، لكن هذه الأنظمة استطاعت التعايش بسبب طبيعة التوازن المركب. وعلى العكس، فان توازن ما قبل الحرب العالمية الأولى كان توازناً مرناً، لأنه يضم أنظمة ليست متناقضة، لكنه توازن مضطرب بحكم تحوله إلى توازن ثنائي، ومع إن أطرافه متجانسة فكرياً وسياسياً، إلا أنها دخلت الحرب[٤٤].

الحرب والسلام يرتبطان بنوع من التوازن، والمرونة والجمود يلعبان دوراً كبيراً في حركة التوازنات، فالمرونة تساعد على التهدئة وربط نسج التحالفات، أما الجمود فانه يدفع بالتوازن نحو سرعة الحركة والتحالف والتكتل، فإذا كان التوازن مركباً ومرناً فان الاستقرار يدوم لفترة

طويلة، أما إذا كان جامداً فان الاستقرار يكون قصيراً، لان التناقضات الحادة تدفع نحو التحالف والتكتل وسرعة الميل بالتوازن من طبيعة المركب إلى الثنائية، ما يُعجل بالحرب فالقاعدة والاستنتاج هي إن المرونة والجمود هما روح التوازن وسر حركته[٤٥].

أذن من خلال ما تقدم نرى أن لتوازن القوى ونظام العلاقات الدولية اثر في الحفاظ على توازن قوة المتنافسين على السلطة مما يؤدي إلى عدم رجحان كفة دولة أو مجموعة دول على حساب الطرف الآخر[٤٦].

الخاتمة:

في العلاقات الدولية وتوازن القوى يكون مانعاً لأي دولة عن فرض سيطرتها أو أرادتها على التدخل في مصالح الدول الأخرى، ومن الناحية النظرية والسياسية في العلاقات الدولية التي تؤكد على إن الاختيار الأكثر فعالية على سلطة الدولة هي القوة للدول الأخرى، ومصطلح الدولة يشير إلى بلد مع حكومته وسكانه ومصطلح ميزان تعادل القوى يشير إلى توزيع السلطة قدرات الدول المتنافسة أو المتخالفة، فمن خلال العلاقات الدولية ووضع السياسة العامة لدولة أو مجموعة من الدول لحماية نفسها ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول عن طريق مطابقة قوتها ضد السلطة من الجانب الآخر، بحيث يمكن للدول إتباع سياسة توازن القوى بطريقتين: من خلال زيادة الطاقة الخاصة بها والانخراط في سباق التسلح أو في اكتساب التنافسية للإقليم، أو عن طريق إضافة القوة مجتمعة لعدة دول أي تشريع سياسة التحالفات. أذن توازن القوى هو نظام للعلاقات الدولية للدول التي تسعى إلى الحفاظ على توازن تقريبي بين المتنافسين على السلطة، مما يحول دون رجحان لأي دولة على حساب الدول الأخرى.

هوامش البحث:

(١) هنري كيسنجر، من اجل دبلوماسية القرن الواحد والعشرين.. هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية، المكتبة العامة (الانترنت) العدد ٢٣٩ في ٢٠٠٢/٢، الناشر الصحافة الحرة، لندن، ٢٠٠٢، ص٢.

(٢) هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص٣.

(٣) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٢، ص٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٥)المصدر نفسه ، ص٦٤.

(٦)المصدر نفسه، ص٦٦.

(٧) نقلاً عن سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٦، ص٢٢٣.

(٨) مصدر نفسه.

(٩) نقلاً عن سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٣.

(١٠) المصدر نفسه ، ص٢٢٤.

(١١) كاظم هاشم نعمة، مصدر سابق، ص٩٣.

(١٢) جلال عبدالله معوض، تركيا والامن القومي العربي، السياسة المائية والاقليميات، مجلة المستقبل العربي، ١٦٠، حزيران، ١٩٩٢، ص٩٤.

(١٣)المصدر نفسه، ص٩٤.

(١٤) سعد حقي ، مصدر سابق، ص ٢٢٤ .

(١٥) حاتم مهدي الدفاعي، العلاقات الدولية وأثرها في إستراتيجية الموارد المائية لدول نهر الفرات، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٠.

(١٦) المصدر نفسه ، ص٢١.

(١٧) كاظم هاشم نعمة، مصدر سابق، ص٦٦.

(١٨) وجدي محمود حسين، العلاقات الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بلا تاريخ، ص ١٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٢٠) ميرال، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٧٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

(٢٢) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق ، ص١٦٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٧٨.

(٢٥) نقلاً عن سعد حقي، مصدر سابق، ص١٧٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص١٨٢.

(٢٨) موقع من الانترنيت www.imnsr.com.

(٢٩) موقع على الانترنيت www.almoqatel.com.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق ، ص٢٣٩.

(٣٢) هانس مورجانثاو، رائد الواقعية السياسية وصاحب كتاب السياسة بين الأمم.

(٣٣) مصطفى كامل، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والدور المصري بعد أزمة الخليج، القاهرة، ص٢٠٩.

(٣٤) موقع على الانترنيت www.almoqatel.com.

(٣٥) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، ١٩٧٨، ص١٩٦.

(٣٦) موقع على الانترنيت www.almoqatel.com.

(٣٧) سعد حقي توفيق، مصدر سابق ، ص٢٤٤.

(٣٨) موقع على الانترنيت www.almoqatel.com.

(٣٩) ريمون ارون: وهو من ابرز علماء الاجتماع الفرنسيين، وهو فيلسوف مقاتل من اجل الحرية وصاحب كتاب (الديمقراطية والتسلط) لمعالجة المظاهر السياسية.

(٤٠) الموقع على الانترنيت، موقع المقاتل، مصدر سبق ذكره.

(٤١) سعد حقي توفيق، مصدر سابق ، ص٢٤٧.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) الموقع على الانترنيت، موقع المقاتل، مصدر سبق ذكره.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) الموقع على الانترنيت، www.amazon.com.